|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)****الاجتماع الأول - جنيف، 10-9 فبراير 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR 1/2-A** |
|  | **19 يناير 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| الولايات المتحدة الأمريكية |
| وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية |

مقدمة

يسر الولايات المتحدة الأمريكية أن تشارك في استعراض لوائح الاتصالات الدولية (ITR) الذي يضطلع به فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR). ووفقاً لاختصاصات هذا الفريق[[1]](#footnote-1)، نقدم وجهات نظرنا بشأن القضايا الثلاث الأساسية لاستعراض هذه اللوائح: (1) قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 في بيئة الاتصالات الدولية المتطورة بسرعة؛ و(2) تحليل قانوني للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012؛ و(3) تحليل أي أوجه تضارب محتملة بين التزامات الموقّعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والموقّعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذه اللوائح لعامي 1988 و2012.

# 1 قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية

ترى الولايات المتحدة أن لوائح الاتصالات الدولية لم تعد قابلة للتطبيق على الغالبية العظمى لحركة الاتصالات الدولية أو مناسبة لها. وتحل لوائح الاتصالات الدولية محل إطار دولي سابق يشجع الاتفاق المتبادل بين الدول الأعضاء (والاحتكارات المملوكة للدولة، إن وجدت) لتبادل الحركة الهاتفية الدولية وإنهائها وتسويتها. وكانت هذه اللوائح في عصر الاحتكار أساسية لتوفير خدمات الاتصالات الدولية وتشغيلها. ولولا وجود مثل هذه اللوائح في بيئة يهيمن عليها مقدمو الخدمات الاحتكاريون ذوو القوة السوقية، لكان من الممكن أن يسود توصيل بيني رديء وارتفاع رسوم التسوية وتدني جودة الخدمة.

ولم تعد هناك بيئة احتكارية ولا أساس منطقي لمعاهدة تتعلق بالآثار المحتملة لهذه البيئة الاحتكارية على خدمات الاتصالات الدولية. وفي العقدين الأخيرين، شهدت أسواق الاتصالات الدولية والمحلية تغيرات هيكلية وتكنولوجية غير عادية. وازدهرت شبكات الاتصالات التنافسية وخدمات الاتصالات المقدمة في معظم أسواق الاتصالات. ووفقاً للاتحاد، فإن أغلبية واضحة من البلدان في جميع المناطق الست للاتحاد لديها أسواق تنافسية تشمل العناصر الأساسية لتوفير خدمات الاتصالات الدولية – الخدمات الثابتة المحلية للمسافات البعيدة، والخدمات المتنقلة، والخطوط المستأجرة، والبوابات الدولية. فعلى سبيل المثال، وفقاً للبيانات المتاحة في بوابة الاتحاد "نافذة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (ICTEye) لعام 2015، فإن أغلبية البلدان لديها أسواق تنافسية بمستويات مختلفة للخدمات المحلية والدولية للمسافات البعيدة وأكثر من %75 من الدول الأعضاء في الاتحاد لديها بوابات دولية تنافسية وأسواق للخطوط المستأجرة. ويفيد الاتحاد أيضاً أن ظهور سوق الاتصالات المتنقلة التي أصبحت الوسيلة الأساسية للاتصالات أكثر قدرة على المنافسة مع إفادة %92 من البلدان أن هذه السوق هي إما سوق تنافسية أو سوق تنافسية جزئياً.

وترى الولايات المتحدة أن لوائح الاتصالات الدولية ليست ضرورية ولا مرغوبة في بيئة الاتصالات الدولية التنافسية هذه. ووجود منافسة في أغلبية البلدان يعني أن معظم حركة الاتصالات الدولية يتم تبادلها وإنهاؤها عبر اتفاقات التوصيل البيني التنافسية وليس من خلال اتفاقات متبادلة تُبرم في إطار لوائح الاتصالات الدولية.

فعلى سبيل المثال، أفادت لجنة الاتصالات الفيدرالية أنه في عام 2012 - وهو العام الأخير الذي تتوفر بيانات بشأنه - تمت تسوية %0,5 من حركة الاتصالات الدولية بين الولايات المتحدة والنقاط الأجنبية وفقاً للأحكام القديمة للوائح الاتصالات الدولية المتعلقة بأسعار المحاسبة، بالمقارنة مع %86 من هذه الحركة في 1998. وهذا على الرغم من أنه خلال الفترة الزمنية ذاتها، ارتفع إجمالي الدقائق المفوترة من المكالمات الدولية في الولايات المتحدة من 24,2 مليار دقيقة إلى 77,9 مليار دقيقة أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره %9,4. ونتيجة لذلك، فإن لوائح الاتصالات الدولية لا تناسب فعلياً حركة الاتصالات الدولية نظراً إلى أن حجم هذه الحركة التي تجري تسويتها خارج نظام أسعار المحاسبة، يؤدي أكثر فأكثر إلى تضاؤل الحركة التي تتم تسويتها في إطار هذا النظام وسيحل بشكل تام محل هذه الحركة في نهاية المطاف.

# 2 تحليل قانوني للوائح الاتصالات الدولية

أعربت الولايات المتحدة في بيانها الذي أدلت به في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) لعام 2012 عن شواغل جدية عدة حول نطاق ومدى انطباق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. وقد أعربنا بوجهٍ خاص عن قلقنا من أن بعض الأحكام تقع خارج غرض لوائح الاتصالات الدولية ونطاقها المنصوص عليهما في المادة 1 من هذه اللوائح في نسختيها لعام 1988 وعام 2012.[[2]](#footnote-2) ولا يزال يساور الولايات المتحدة هذا القلق.

# 3 أوجه التضارب المحتملة بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

لا نتوقع أي أوجه تضارب قانونية محتملة بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. وأكد الاتحاد أنه يعتبر أن لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 تحكم علاقة الاتصالات الثنائية بين الدول الأعضاء عندما تكون دولة عضو واحدة على الأقل ليست طرفاً في لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. *انظر الموقع التالي:*  <http://www.itu.int/en/wcit-12/Pages/treaties-signing.aspx> ("تحكم معاهدة 1988 العلاقات بين البلدان غير الأطراف في معاهدة 2012 والأطراف فيها").

وفيما يتعلق بما إذا سيكون هنالك أي أوجه تضارب عملية ناشئة عن تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 في بعض العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد وتطبيق طبعة 2012 في علاقات أخرى، نلاحظ أنه قد يكون من السابق لأوانه إصدار حكم من هذا القبيل. فلوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 لم تدخل حيز النفاذ إلا منذ سنتين (1 يناير 2015) بالنسبة إلى أول من بادروا إلى اعتمادها. وعلى الرغم من ذلك، يهمنا معرفة المزيد عن أوجه تضارب محددة شهدتها الدول الأعضاء وعن الأحكام التي أدت إلى أوجه التضارب هذه.

الخلاصة

نظراً إلى أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء لديها أسواق تنافسية للاتصالات المحلية والدولية، ترى الولايات المتحدة أن لوائح الاتصالات الدولية لم تعد ضرورية وتشير أيضاً إلى أن دستور الاتحاد واتفاقيته يحتويان بالفعل على أحكام بشأن التعاون في تقديم خدمات الاتصالات الدولية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. انظر القرار 1379 الصادر عن المجلس، الوثيقة C/16/125 (1 يونيو 2016)، الملحق 1. [↑](#footnote-ref-1)
2. للحصول على شرح لتفسير الولايات المتحدة للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، انظر بيان الولايات المتحدة الوارد في محضر الجلسة العامة الرابعة عشرة، 13 ديسمبر 2012، دبي 2012. [↑](#footnote-ref-2)